مع مبادىء اسرائيل، وقيود القوانين ونظام الحكم فيها[٦].

ثالثاً ـ تفترض هذه المقاربة، أن القوى الفاعلة للعرب في اسرائيل، وهي تعبّر عن رؤاها وفكرها السياسي كانت، وما تزال، على دراية عميقة بالشروط والقيود والظروف الموضوعية (المحدّدات) التي تحيط بوجودها داخل المجتمع الاسرائيلي الحاكم. وكانت، أيضاً، تراقب حدود المسافة التي يمكنها ان تعمل وتطرح أفكارها في إطارها. وقد يستفاد من ذلك، أنه يصعب متابعة تطور الفكر السياسي لهذه القوى بمعزل عن «تطور المحدّدات» التي تبلور، في ظلها، هذا الفكر. ولا ينبغي ان يفهم من ذلك، أن الفكر السياسي عند العرب في اسرائيل اتخذ وضعية رد الفعل والانصياع للشروط المحيطة به، فثمة مؤشرات على أنه كان، أيضاً، فكراً مبشراً ومبادراً، ساهم، بجرأة، في تقديم المفيد والجديد بالنسبة للقضايا محل الاهتمام، وعمل على اختراق القيود التي سعى المجتمع الصهيوني الحاكم لفرضها عليه.

رابعاً ـ تأسيساً على النقطة السابقة، فان المنهجية المقترحة لهذه المقاربة تقوم على تحري الفكر السياسي للعرب في اسرائيل في ضوء تطور مناخه الموضوعي. ولما كانت ملامح هذا المناخ، من مختلف الابعاد، نالت قسطاً غير قليل من التأصيل الفكري والبحثي، فان مقاربتنا سوف تكتفي بعرض مقتضب لهذه الملامح، بينما سيتركز الجهد على العلامات الفارقة منها، والتي يفترض أنها أسهمت في نشأة وتكوين رؤى العرب في اسرائيل تجاه القضيتين الاساسيتين موضع الاهتمام، أي مكانتهم في الدولة والموقف من القضية الفلسطينية ـ الأم. بتعبير آخر، فان المقاربة سوف تتعرض، في نقاط متوالية لأوضاع العرب في اسرائيل من نواحٍ أساسية مختلفة، لكن هذا العرض لن يتمّ من منطلقات وصفية تفصيلية لهذه الاوضاع بحد ذاتها، وإنما ينصب الاهتمام على تداعيات كل منها على الفكر السياسي، كونها تشكل المحدّدات التي نشأ هذا الفكر وتطوّر في كنفها.

الفكر السياسي في بيئته القانونية ـ السياسية

تعتبر الاطر القانونية ـ السياسية في منظومة الحكم الاسرائيلي من أبرز العوامل المؤثرة في مسيرة الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، وخاصة في شقه المتعلق بقضية مكانتهم السياسية في الدولة، وعلاقاتهم بمجتمعها. فمنذ اللحظات الاولى لعام النكبة، وجد هؤلاء أنهم أصبحوا خاضعين لأحكام ذات طبيعة خاصة، لم يعتادوها البتة، في ظل أي نظام حكم سبق وأن مر عليهم. لقد ظهرت دلائل التمييز ضدهم في متون الوثائق الاساسية للدولة، وهي وثيقة الاستقلال للعام ١٩٤٨، وقانون العودة وقانون الجنسية والمواطنة للعام ١٩٥٠، ثمّ تأكد التمييز في الابقاء على أنظمة الطوارىء البريطانية التي كان معمولاً بها في السابق، بما احتوت عليه من اجراءات للاعتقال الاداري والنفي وتقييد حرية التنقل وفرض الاقامة الجبرية ولجم حرية التنظيم وحرية التعبير الفكري والديني. وأقترن ذلك كله، بتطبيق الحكم العسكري على «الاقليات» العربية في الدولة حتى العام ١٩٦٦، وبالاعتماد على التراث اليهودي كمصدر نهائي للتشريع وإصدار الاحكام، حين يعجز الجهاز القضائي عن البت في احدى القضايا بناء على التشريع والمقارنة[٧]. ولتعبير «الأقليات» مغزاه في هذا السياق؛ إذ لم تعتبر اسرائيل ان العرب أقلية واحدة، وإنما هم عندها مسلمون ومسيحيون ودروز وحضر وبدو، الخ. وفي محاولة منها لنزع الصفة القومية عنهم، عملت على تكريس ملامح قانونية مختلفة لكل من هذه «الأقليات»، ويمثل موقفها من «الدروز» حالة مميّزة في هذا الميدان[٨].

لقد تحدثت وثيقة استقلال اسرائيل عن «ضمان المساواة وحرية الدين والعقيدة واللغة